إشكالية المنهج فى تحليل النص القانونى

د. محمود شعبان
خبير بالمركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمـة:

يلعب القانون دوراً هاماً فى المجتمع إذ تشكل قواعده الأساس لما يسوده فى المجتمع من نظام سياسى واقتصادى واجتماعى، كما يشكل فى مجموعة أحد مظاهر الضبط الاجتماعى الفعالة فى حياة الأفراد.

فالقانون يتدخل لتنظيم حريات الشخص وحقوقه وواجباته والضوابط والحدود لممارساته وحركاته وسكناته.

ولما كانت قواعد القانون تتميز بالعمومية والتجريد، فإنه لا يخفى على الفطنة أهمية تفسير هذه القواعد وتحليلها حين تقوم الجهات المنوط بها تطبيق أحكامه بوظائفها، ولا شك أن فهم أو تفسير هذه الجهات أو الأفراد لهذه النصوص على نحو ما؛ يشكل طابعاً لتطبيق هذه القواعد.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب التأكيد على وضع ضوابط لتحليل هذه النصوص وتفسيرها، مستمدة من واقع المجتمع الذى تطبق عليه وخصوصيته فى إطار المرحلة الزمنية التى يمكن تطبيق هذه القواعد خلالها ما لم تعدل أو تلغى بقواعد أخرى.

وعلى هذا يثير هذا الموضوع عدد من النقاط التى سيتناولها البحث بالتفصيل الواجب وهى:

- أهمية وجود منهج علمى لتحليل النص القانونى.
- كيف يتم تحليل النصوص القانونية فى الدراسات القانونية الحالية.
- الأسس المقترحة لتحليل النص القانونى.

أولاً: أهمية وجود منهج علمى لتحليل النص القانونى

1- البحث القانونى أحد فروع البحث العلمى الاجتماعى

إذا كان البحث العلمى يتمثل فى الوسائل المستخدمة للوصول إلى حقائق الأشياء ومعرفة كل الصلات والعلاقات التى تربط بينها[1]، فهو الوسيلة التى يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصى الشامل وبعناية لجمع الأدلة التى يمكن التحقق منها والتى تتصل بالمشكلة المحدده[2].

ويعد البحث القانونى أحد فروع البحث العلمى الذى يهتم بالتتبع المنظم الدقيق والموضوعى والمستمر بغرض الكشف عن الحقائق والتعرف على المعلومات وبيان العلاقات الجديدة بين الأشياء، بالإضافة إلى تطوير وتعديل وتحليل المعلومات القائمة، بغرض التغلب على المشاكل التى تواجه الإنسان وتحقق أفضل صورة لما يكون عليه المستقبل[3] ويعرف البحث القانونى بأنه الجهد المنظم الذى يقوم به الباحث القانونى مستخدماً فى ذلك أدوات ووسائل البحث القانونى بهدف حل مشكلة قانونية، أو إيجاد تفسير لوضع قانونى، أو تحليل وتأصيل للنظريات القانونية القائمة، وصولاً لتحقيق أكبر قدر من الأمن والاستقرار داخل المجتمع[4].

2- تحليل النص أحد مناهج البحث القانونى الهامة

لما كان البحث العلمى يتطلب أن يتبع الباحث أحد المناهج المناسبة لموضوع البحث حتى يوصف ما يصل إليه من نتائج بالعلمية، فان الأمر ذاته بالنسبة للبحث القانونى، الذى تتعدد مناهجه والذى يتمثل أهمها فى المنهج الوصفى والمقارن والتاريخى، بالإضافة للمنهج الاستقرائى والاستنباطى، فإن تحليل النص يلعب دورا كبيرا فى الدراسة القانونية، بل وحتى فى الحياة بشكل عام إذ أن أى ممارسة فى

---

(1) محمد محمد الهادى، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، 1995، ص/29.

(2) أحمد حلمى جمعه وأخرون، أساسيات البحث العلمى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص/8.

(3) صلاح الدين فوزى، المنهجية فى اعداد الرسائل والأبحاث القانونية، دار النهضة العربية، 2000، ص/7.

(4) حسن حسين الباوى، مبادئ البحث القانونى، دار النهضة العربية، 2000، ص/10.

الحياة ترتبط بالقانون سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ويتطلب الأمر أن يعى كل أعضاء الجماعة مضمون القواعد القانونية.

ولاشك أنه بعد وضع نص تشريعى معين سواء كان يجرم سلوكا معينا أو موقفا – إيجابياً أو سلبياً – للفرد فى المجتمع، وبعد التأكد من مشروعيته فى ذاته تبدأ مشكلة التحليل والتفسير.

وتدق المشكلة حينما تكون لغة المشروع لا يفهمها حتى القاضى (أى رجل القانون الممارس لوظيفة العدالة) وتثار مشكلة تفسير النص الغامضة على درجات متعددة، فقد يكون الغموض فى تعريف مضمون الجريمة المعالجة، فمثلا لا يوجد تعريف واضح من قبل المشرع لفعل التبديد فى جريمة خيانة الأمانة، وقد يطرأ الغموض فى مجرد شرح ظروف مشددة أو مخففة أى ما يخرج عن أركان الجريمة: كظرف الليل مثلاً أو ظرف السلاح.. الخ[1]. وهنا يظهر دور الفقه القانونى فى مساعدة القاضى بل ودور القاضى نفسه فى تفسير المصطلحات القانونية وفهمه إرادة المشرع والتمشى مع فلسفته المبتغاه.

3- الأثر المترتب على عدم وجود منهج متفق عليه لتحليل النص القانونى.

إن واضع النص التشريعى غالباً ما يكون على علم تام بعلم المصطلحات القانونية، ولكن ذلك لا يكفى لحسن بيان النص القانونى بل يجب أن يكون واضعو النصوص التشريعية على علم تام بالواقع الاجتماعى[2]. وذلك حتى تصدر النصوص التشريعية معبرة عن نفسها التعبير الذى دار بخلد واضعيها. وبهذا يحقق المشرع أمرين:

- تقليل تدخل القاضى بإجتهاده الشخصى فى التفسير.
- تحقيق التبصرة أو التوعية الواجبة لجمهور المواطنين أو بمعنى أدق لعامة المواطنين محدودى الثقافة والذكاء.

---

(1) عبد الرحيم صدقى، موسوعة صدقى فى القانون الجنائى، م2، ج1، ص: 124 وما بعدها.
(2) أحمد فتحى سرور، الوسيط فى قانون العقوبات، ج1، القسم العام، 1981، ص155.

ولاشك أن عدم وجود ملامح محددة لتحليل النصوص وتفسيرها يؤدى إلى عدد من المشاكل التى يتمثل أهمها فى:

- تضارب أحكام القضاء فى الواقعة الواحدة.
- ازدياد محاولات التلاعب على النصوص الغامضة بما يؤدى إلى إفلات المجرم من العقاب.
- عدم وجود ملامح محددة لمنظومة قانونية فى المجتمع.
- يتوقف دور المتلقى على مجرد التلقى دون التفاعل أو الانفعال مع النص الذى قد يفهمه كل وفقاً لهواه.
- ازدياد المشكلات المعروضة على القضاء الناجمة عن فهم خاطئ لنص قانونى معين.

4- ماهية تحليل النص وما يتميز به عما يشابهه من مناهج

تحليل النص هى عملية تقسيم النص إلى عناصره ويشمل تحرك التفكير فى اتجاهين متكاملين وهى فهم النص واستيعابه والتعليق عليه فلا تحليل بلا تعليق ولا تعليق بلا تحليل(1).

ويرتبط معنى تحليل النص بالتعرف على الطرق المتعددة لدراسة النصوص والتى تندرج فى أنماط سميت إصطلاحا:

تحليل المضمون.

تحليل اللغة.

تحليل الخطاب.

ولاشك أن تحليل النص يختلف عن هذه الأنماط رغم أن هناك أوجه شبه بينه وبين كل منها.

فيختلف تحليل النص عن تحليل المضمون، رغم أن عملية تحليل النص تبدو لأول وهلة الأقرب إلى تحليل المضمون لأنها تعير الاهتمام إلى ما هو أساسى فى النص وتحاوله فهمه من مشتملاته.

---

(1) نهاد رزق الله، دراسات منهجية فى تحليل النصوص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1984، ص: 7.

إلا أن تعدد الكلمات والأفكار التى يتضمنها النص لا تصل إلى الموضوع الذى يعالجه تحليل النص ولا إلى غايات النص العلمية والواقعية، بالإضافة إلى ما سار عليه علماء الإجتماع واللغة منذ الحرب العالمية الثانية من إقصاء للاعتبارات التاريخية أو السيكولوجية أو الاجتماعية بشكل عام وتبنى النظرية الموضوعية الملاصقة لتحليل النص من مشتملاته، إلا أن هذا الأسلوب الضيق لا يكفى لتحليل النص القانونى الذى لا يعدو أن يكون جزءاً من الإطار العلمى والاجتماعى والإنسانى الذى يتفاعل معه. ولذلك يختلف تحليل المضمون عن تحليل النص القانونى.

وفيما يتعلق بتحليل اللغة فيقترب من تحليل النص فى نظرتهما إلى أسلوب الكتابة (التسلسل – الصور – طرق الاستنتاج) وانه من الفائدة أن يشير التحليل إلى أسلوب الكتابة المتعارف عليها، ولكن معرفة سبل الكتابة فى اختصاص معين لا يصح اعتبارها منهجاً عاماً لتحليل النص الذى نقصده.

وعند النظر إلى تحليل الخطاب نجد أنه منذ نشأة هذا التعبير فى عام 1952 فقد استخدم فى معانى متعددة فمن أسلوب شكلى يرمى إلى وضع معادلات بين العناوين إلى نماذج مركزة على شروط الإنتاج الاجتماعية ووصل إلى النتيجة المزدوجة التالية: اصبح الخطاب السياسى نطاقه الوحيد، والماركسية المركز المميز للخطاب وللأيدلوجية. ويتهم تحليل الخطاب تحليل النص بالتقليدية والفطرية ويدعى العلمية بالرغم من عدم تحرره من المقولات الأيدلوجية والتفسيرات الشخصية.

ولكن قد اكتفى فى الواقع بمعنى التعبير من ضمن النص المغلق أو أعطى كل المعانى لأى نص انطلاقاً من فرضيات المحلل وخلفياته[1].

---

(1) نهاد رزق الله، المرجع السابق، ص: 10.

ثانياً: تحليل النص فى الدراسات القانونية الحالية

يعرف القانون المصرى ثلاثة أنواع من التحليلات (التفسيرات) للنص القانونى أهمها التفسير التشريعى وثانيها التفسير الفقهى وثالثها التفسير القضائى.

1- التفسير التشريعى

التفسير التشريعى هو الذى يقوم به المشرع نفسه الذى أصدر القانون، وهو تفسير يتم بعمل تشريعى أى يتبع فى القيام به ذات الإجراءات التى يقوم بها المشرع عند سن القوانين، ويصدر من ذات الجهة التى أصدرت التشريع فإذا كان التشريع صادراً من مجلس الشعب كان له وحده حق إصدار تفسير تشريعى لها.

والأصل أن الجهة التى أصدرت التشريع هى التى تقوم بتفسيره لكن فى حالات معينة قد تفوض هذه الجهة جهة أخرى لإصدار تفسيرات لما تصدره من تشريعات.

ويعد التفسير التشريعى ملزماً للقضاء حين يقوم بتطبيق النص القانونى على الواقع.

ولكن حالات التفسير جد نادرة فى الواقع العملى، ويثير التفسير التشريعى السؤال عن مدى التزام القضاء بإعماله إذا ما خالف النص المفسر.

لاشك أننا أمام حالتين:

الأولى: إذا كان التفسير صادراً من الجهة التى أصدرت التشريع، عندئذ تلتزم المحاكم بهذا التفسير حتى ولو كانت تخالف أحكام التشريع المفسر طالما كان التفسيران صادران بذات الإجراءات.

الثانية: إذا كان التفسير صادراً من الجهة أو الهيئة المفوضة بالنص من قبل الجهة التى أصدرت النص، لا تلتزم المحاكم بهذه التفسيرات إذ يعتبر بمثابة سن قانون جديد ولا تملك السلطة المفوضة تلك السلطة[1].

2- التفسير الفقهى

هو التفسير الذى يتولاه فقهاء القانون ويدونونه فى مؤلفاتهم الفقهية أو ما يقدمونه من استشارات قانونية وهو مجال خصب أمامهم[2].

---

(1) حسن حسين البراوى، مرجع سابق، ص: 99.

(2) محمود السقا، المنطق القانونى، دار الثقافة العربى، 2001، ص: 125

وأهم ما يميز التفسير الفقهى أنه تفسير نظرى يهتم بالدرجة الأولى بالتأصيل والتأويل والتقسيم العلمى للقواعد القانونية.

وبالرغم من أن هذا التفسير ليس له صفة إلزامية الا أن له قيمة أدبية لا تنكر، فالقاضى يستهدى به عندما يطبق القواعد القانونية، ولاشك أن إجماع الفقه على تفسير معين من شأنه أن يؤثر بشكل ما على التفسير الذى يتبناه القاضى وكذلك لا ينكر أهمية التفسير الفقهى بالنسبة للمشرع الذى يضع نصب عينيه ما انتهى إليه الفقه من تحليل وتأصيل للمشاكل واقتراحات لحل هذه المشاكل عندما يقوم بسن التشريع أو حينما يقوم بإصدار تفسير تشريعى.

ويعتمد التفسير الفقهى على فطنة الفقيه ومدى إستيعابه للنص القانونى بالإضافة إلى التوجه الإيديولوجى الذى يحكم، وبالتالى فليست هناك قواعد منهجية متفق عليها يتم مراعاتها اللهم الا بعض القواعد المتناثرة المستمدة من قواعد أصول الفقه فى الشريعة الإسلامية.

٣- التفسير القضائى

هو التفسير الذى يقوم به القاضى حين تعرض عليه الوقائع المختلفة فيقوم بالبحث والتحقق والتأصيل لينزل حكم القانون على هذه الوقائع، ويهتم بالجوانب العملية التطبيقية ولذلك يتأثر كثيراً بالظروف والاعتبارات العملية المصاحبة للقضية المعروضة أمامه.

وهذا التفسير يختلف مدى إلزاميته بإختلاف النظام القضائى المتبع فى الدولة إذ أنه وفقاً للنظام الانجلوسكسونى تلتزم المحاكم بالسوابق القضائية أما فى النظام اللاتينى، والنظام المصرى من بينها، فتفسير المحكمة غير ملزم حتى لذات المحكمة فيما يعرض عليها فيما بعد، كما لا تتقيد المحاكم الأقل درجة بما قررته المحاكم الأعلى درجة.

ولا يختلف ما سبق تناوله بصدد التفسير الفقهى من عدم وجود قواعد منهجية محددة يجب على القاضى إتباعها بصدد التفسير اللهم إلا بعض القواعد التى تقررها محكمة النقض كمبادئ عامة.

4- التفسير الصادر من المحكمة الدستورية العليا

تختص المحكمة الدستورية العليا وفقاً لقانون إنشائها بتفسير نصوص القوانين وذلك إذا أثارت خلافاً فى التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى تفسيرها.

ويقدم طلب التفسير إلى المحكمة من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية، وقرارات المحكمة بالتفسير ملزمة لجميع السلطات ونهاية لا يجوز الطعن فيها.

ويرى جانب فقهى أن الاختصاص بتفسير النصوص للمحكمة هو من قبيل التفويض فى إصدار تفسيرات تشريعية للنصوص التى يطلب تفسيرها ومن ثم ما تقوم به هذه المحكمة هو تفسير تشريعى وليس صورة من صور التفسير القضائى(1).

ولاشك أن عدم وجود منهج متفق عليه لتفسير النصوص القانونية قد أثار عدداً من المشكلات، وخاصة بالنسبة للتفسير القضائى ويتمثل أهمها فيما سبق الإشارة إليه من زيادة أعداد القضايا بالمحاكم الناجمة عن بلبلة فهم الناس بل والمتخصصين لكثير من النصوص القانونية المرتبطة بحياة المجتمع خاصة فى ظل سيادة الأمية الثقافية وغياب الوعى القانونى الصحيح عن كثير من شرائح المجتمع المصرى، بالإضافة إلى تضارب أحكام القضاة فى القضايا المتشابهة و قد يصل إلى التضارب بين أحكام دائرتين داخل محكمة واحدة أو فى أحكام نفس الدائرة عن واقعتين متشابهتين، مما يؤدى إلى شيوع عدم الثقة فى النظام القضائى المصرى.

ولاشك أن ما أدى إلى أن الأمر خاصة بالنسبة للتفسير الفقهى والقضائى يرتبط إلى حد كبير بثقافة وشخصية ومنطقية واطلاع واهتمامات القائم بالتفسير والتحليل.

ولعل السبب فى ذلك ناشئ عن غياب برنامج علمى لإعداد الفقيه القانونى والقاضى فى برامج إعداد العقل القانونى المصرى فلا تعدو الدراسة القانونية طوال سنواتها الأربع أو الخمس سوى حشو لعقول الطلاب بالمعلومات القانونية دون تعليم الطلاب برنامج لكيفية استخدام هذه المعلومات أو تحليلها.

وهذا الأمر يؤكد على أهمية تناول مناهج البحث القانونى ببرامجها النظرية والعملية فى نظم التعليم القانونى فى مصر. ويجب أن يتمرن الطلاب على كيفية تحليل النصوص القانونية والوقائع القانونية. ولاشك أن المنهج العلمى لتحليل النصوص القانونية هو أول السبل لذلك.

---

(1) نعمان جمعة، المدخل للعلوم القانونية، ص: 26.

ثالثاً: أسس مقترحة لمنهج تحليل النص القانونى

أيا كان الإختصاص العلمى الذى يتصل بنص معين فهناك تساؤلات أصبحت بشموليتها وثباتها وكأنها من المنطق الطبيعى، فأى نص نعيره انتباهاً دقيقاً يقودنا إلى طرح عدة أسئلة تتفاوت أهميتها و تسلسلها حسب الظروف، ولكنها كلها تطرح فى الشكل اللغوى الآتى:

من - متى - أين - ماذا - لماذا - كيف - لمن. لذلك فاختيار منهج هو تنظيم نموذج دقيق يمكن استعماله فى كل مرة.

فيجب أولاً أن نعطى معنى مفترض لكل من كلمات التساؤل المذكورة آخذين بعين الإعتبار طبيعة وأهداف النص المعين، وثانياً تنظيم الأسئلة فى مسيرة متحركة من المعطيات الأولية فالخلفيات والنتائج(1).

فإذا انطلقنا من الخارج إلى الداخل أى من وضع النص فى أطره الخارجية وهى عادة الأكثر موضوعية إلى مشتملات النص، وهى تتصل بأسس التفسير التى تؤدى إلى كثير من التساؤلات يمكن أن نقسم مراحل التحليل إلى مرحلتين وهما:

* مقدمات الشرح أو التحليل.
* عملية الشرح أو التحليل.

1- مقدمات التحليل

يفترض النص القانونى طريقة مخصوصة تلائم طبيعته ووظائفه. تشتمل هذه المرحلة على عدة خطوات أو مراحل فرعية وهى مرحلة تركيز النص، مرحلة الفهم، مرحلة التأويل:

أ- تركيز النص:

تركيز النص هو الخطوة الأولى فى عملية التحليل ويقضى بالبحث عن المعلومات الأولية لتحليل النص وهى:

- تاريخ النص، المؤلف بالمعنى الواسع، المرجع حيث نشر النص، نوع المخطوطة محل التحليل، الإطار، الدراسات العلمية المفترضة لدى المحلل.

(1) نهاد رزق الله، مرجع سابق، ص: 13.

إذا جمعنا تحت كلمة «الأصل» التاريخ والأدلة على المؤلف، وتحت كلمة «طبيعة» أو «نوع» المعلومات عن المرجع ونوع المخطوطة والإطار والدراسات العلمية.

فتركيز النص إذن هو محطة أولية أى مدخل لكل ما يحيط بالنص من معطيات خارجية موضوعية وثابتة لابد منها لقراءة أى نص، بينما تسير المراحل اللاحقة فى داخل النص(1).

ب- مرحلة الفهم:

يستند شرح النص القانونى إلى فهم الكلمات فهماً ملائماً بإعتبار ذلك ضرورة هامة للرجوع إلى باقى خطوات التحليل، فالشارح إنما يستقرأ ويحلل ويقارن انطلاقاً من النص. وإذا ما طبقنا ما قال به البعض بصدد تحليل النص الحضارى على هذه الحالة فإن فهم الكلمات سيتم بالتدرج الآتى:

أولاً: مرتبة الفهم المعجمى

تمثل اللغة قائماً مشتركاً بين منتج النص ومستهلكه. ولكن لغة النص لا يمكن أن تكون لغة الكلام الشائع، وما تبنيه من تواصل يجدر ألا يخضع للتواصل العادى(2).

ذلك أن هناك عدد من الإعتبارات التى تحكم صياغة النص القانونى وفق نمط معين من مصطلحات قانونية محددة. ولذلك تتخطى اللغة مستوى تجسيد الحروف على الأوراق بإعتبار أن للنص القانونى تميزاً يخرجه عن المألوف.

فاللغة الواردة فى النص وهى مادة لإنشاء الكلم تكون واعية ومقصودة وبالتالى فوفقاً للتعبير المألوف لدى منظرى الحضارة يكون للنص منزلة كبرى تفوق دور صاحبه وقارئه على السواء وإذا ما انطلقنا من هذا التصور ندرك أن لغة النص تحتاج إلى فهم على أساس الوعى بالمسافة الفاصلة بين المعنى المعجمى والمعنى السياقى، فليس الإسراع إلى المعنى كما يتوفر فى المعاجم انتهاء إلى المعنى المنجز فى

---

(1) نهاد رزق الله، مرجع سابق، ص: 18.

(2) كمال عمران، فى التكامل مع النص الحضارى، منشور ضمن أعمال الندوة المسماة بصناعة المعنى وتأويل النص بجامعة تونس فى الفترة من 24-27، أبريل، 1992، ص: 407.

النص[1] وتسهم هذه المرتبة حينئذ فى الوعى بوظيفة اللغة القانونية داخل النص، وفى الوقوف عند المعانى الحقيقية والمقصودة من المشرع.

ثانياً: مرتبة الفهم السياقى

يتصل معجم النص اتصالاً وظيفياً بالسياق. فهو يؤصله ويعطيه الخصوصية حسب الحقل الدلالى الذى ينتمى إليه، وليست مرتبة السياق وضع المعجم فى السياق الملائم له فى النص فحسب. بل هى ترجيح لمعنى معجمى وما يضاف إليه من معنى وليد ينبجس عن شبكة العلاقات الدلالية بين الملفوظات فى النص وهى علاقات بما قبل وبما بعد. فلا يمكن أن نحبس النص فى دلالة واحدة، بل يفترض أنه وعاء لدلالات متعددة يلتمس سبيلها بالمعانى الحافة أو الثوانى، وكل ما يسهم فى إثراء الدلالة بالقياس إلى النص الصريح. وهذا يؤدى للتعامل مع النص فى مستويين، هما الدلالة والرمز. فالأول ينتج عن الصلة بين الدال والمدلول والثانى توليد الدوال من معدن المدلولات كما تتبلور فى المستوى الأول. ولا تتم العملية إلا بتخلى النص عن عرش ذاتيته إلى المنطق الداخلى الذى يحكم عمليتى التدال، والترميز، ولا تدرك هذه الغاية إلا بتعامل يخرج عن ظاهر السياق إلى باطنه، يعنى عن الخروج عن سطح العملية اللغوية إلى قاعها بكل تجاويفها[2].

ثالثاً: تحديد التعابير التى يجب الإشارة اليها

فى هذه المرحلة يتم استكمال المراحل السابقة. وذلك بالإشارة إلى بعض الكلمات والعبارات التى تبدو ذات أهمية لفهم النص، ولا يفرق القارئ غالباً بين الكلمات والأفكار بينما يجب التمييز بينها لأن لكل منها مستوى من القراءة يختلف عن الأخرى وترمى الإشارة إلى الكلمات المفردات إلى توضيحها والاشارة إلى الأفكار إلى استيعاب مضمونها.

ويجب الحرص على كشف معانى المفردات التى لا يعرف معناها لأنه تغير مع الزمن والتطور العلمى أم لأن الكلمة تتصل باختصاصات عملية نجهلها، ولعل أهمية

---

(1) كمال عمران، المرجع السابق، ص: 407.
(2) كمال عمران، المرجع السابق، ص: 408.

ذلك تتضح بشدة إذا كان لكلمة عدة معانى فيجب تحديد معناها فى بدء الأمر منعاً للإلتباس وخصوصاً إذا كان إطار النص لا يأتى بالتوضيح.

ولكن هل يكفى تحديد معنى عدد من العبارات أو الجمل الناقصة؟

بالطبع يجب أيضاً أن تحدد المفاهيم الأساسية للنص أيا كانت المعايير المستعملة للدلالة عليها.

ج- مرحلة التأويل

ليس التأويل تخطياً لسياق النص أو اجتهاداً فى الانتقال من الفكرة فى النص إلى فهمها وتوظيفها عند القارئ فهو من عملية الفهم ووسيلة عنها ومنجهيا يؤكد المراحل التى يمر بها التعامل مع النص[1].

والتأويل ثلاث مراتب:

أولاً: مرتبة المقاصد

يقوم التأويل على مقاصد المشرع وليست المقاصد غاية الخطاب بل هى قبل ذلك ترتبط بالأسباب المولدة له. ويرمى التأويل إلى بيان علامات هذه الأسباب فى النص وهى منثورة ومبعثرة ومتباعدة تدرك بعملية الفهم الحافلة بمراتبها الثلاث والتأويل أيضاً يمثل استصحاب للمعانى الأولى المنبثقة عن توزيع اللغة فى النص.

ثانياً: مرتبة القيمة

وترتبط هذه المرحلة بمحاولة تحديد قيمة النص فى السياق القانونى فيحدد ما إذا كان النص يمثل قاعدة عامة أم يمثل استثناء من قاعدة عامة، وهل يرتبط النص بنص آخر مفسر أو مكمل أو مضيق أو موسع لما فيه من أحكام.

ويمكن القول أن ذاتية النص هى المنطق الداخلى المفضى إلى عملية التأويل والمنطق هو الجهاز اللغوى فى كل وحداته ومظاهره ومستلزمات معالجته، وهو كذلك المقاصد غير المثبوتة فى النص.

---

(1) كمال عمران، مرجع سابق، ص: 409.

ثالثاً: مرتبة الحقيقة

تكتسب قيمة النص الذاتية باكتساب الوعى التاريخى، بما يعنى أن للمفهوم وللمتصور نفوذاً تاريخياً فى فترة معينة تراعى وتستحضر حتى ينجز الشرح على الوعى بتطور المفاهيم عبر الزمن وجماع هذه المراتب فى التأويل تتضمن سؤالا عن معنى الحقيقة فى النص، إذ أن تدبر الحقيقة فى النص هو تفكير نقدى فى المعرفة كما تتوافر فى النص(1).

2- عملية الشرح (التحليل)

ترتبط عملية الشرح بالبحث فى بنية النص وفقاً لخطة يتبعها الباحث لكشف غايات النص وذلك باستخراج الحقول الدلالية وتحليلها وتجريد شكلها.

أولاً: بنية النص

البنية الطبوغرافية:

وتعنى المقاطع فى النص، وتعددها يدل على تقسيم الموضوع إلى عدة أفكار. وإذا لم يكن فى النص عدة مقاطع يكون الموضوع مجمعاً حول نقطة مميزة. أما إذا كان النص موسعاً فيجب الإنتباه إلى التسلسل فى الأفكار وانتظام تنسيقها وهذا يصلنا بالبنية اللغوية والمنطقية(2).

البنية اللغوية:

تستعمل حروف الوصل والإشارة والمعانى لتظهر خيوط النص، وأحياناً يستغنى عنها ولكنها تفهم ضمناً. ويجب الانتباه إلى صيغة الجمل وخصوصا صيغة الأمر والنهى فى النصوص القانونية وإلى محل الجمل فى الإعراب لفهم ما تدل عليه.

البنية المنطقية للنص:

من العودة إلى وسائل الاستدلال يتم كشف تركيب النص التى لم يظهرها التحليل اللغوى، ويمكن أن نشير هنا إلى نوعين من الدلالات المنطقية وهى دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم.

---

(1) كمال عمران، مرجع سابق، ص: 410.
(2) نهاد رزق الله، مرجع سابق، ص: 20.

* دلالة المنطوق

ونعرض هنا للاستدلال بالإستنتاج المنطقى الذى ينطلق من العام إلى الخاص أى من القاعدة العامة إلى التصرف الذى تنطبق عليه مثلاً كل من سبب ضرراً للغير يلزم بالتعويض. هذه هى القاعدة العامة. فإذا سبب شخص ضرراً لآخر فهذا هو التصرف الخاص، بالنتيجة تطبق القاعدة العامة على هذا التصرف الخاص ولكنه قلما ظهر الاستنتاج بهذا الشكل الواضح(1).

* دلالة المفهوم

وتتمثل فى دلالة اللفظ على حكم شئ لم يذكر فى سياق الكلام ولم ينطق به وينقسم إلى أقسام :

* الاستنتاج بطريق القياس (مفهوم الموافقة)

وهو صورة من صور القياس حيث يستنبط المعنى من النص حتى ولو لم يشر إليه صراحة، بسبب إتحاد العلة أو اختلافها ما بين ما نص عليه وما لم ينص عليه. والقاعدة أن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً. فإذا جاء بالنص حكم معين لحالة بذاتها، فإنه ينطبق على الحالات الأخرى التى تتوافر فيها علة نفس الحكم(2).

* الاستنتاج من باب أولى (قياس الأولى)

ويعنى أن تكون هناك حالة منصوص على حكمها وتكون علة الحكم فيها أكثر توافراً فى حالة أخرى غير منصوص عليها فينطبق الحكم فى الحالة المنصوص عليها على الحالة غير المنصوص عليها من باب أولى(3).

* الإستنتاج من مفهوم المخالفة

وهو أن تعطى حالة غير منصوص عليها حكماً يكون عكس الحكم فى حالة منصوص عليها لاختلاف العلة فى الحالتين، أو لأن الحالة المنصوص عليها هى

---

(1) نهاد رزق الله، مرجع سابق، ص: 21.
(2) محمود السقا، المنطق القانونى والمنطق القضائى، دار الثقافة العربية، 2001، ص: 126.
(3) محمود السقا، المرجع السابق، ص: 127.

جزئية من جزئيات الحالة غير المنصوص عليها، فتخصيصها بحكم يستخلص منه أنها تنفرد بهذا الحكم دون سائر الجزئيات الأخرى[1].

ثانياً: استخراج الحقول الدلالية

تمهد كافة الخطوات السابقة لعملية استخراج الحقول الدلالية فى النص، إذ أن لكل نص أفكاراً موزعة لا يقتصر الشرح فيها على الكلمات المفاتيح فيها بل يراعى الجهاز اللغوى، إذ أن النص صامت لا ينطلق إلا متى وهبه القارئ مسلكاً إلى النطق ولا طاقة به على ذلك إلا بالتجربة الذاتية التى تحمل مع اللغة وكلما كانت التجربة ثرية كانت المسالك متينة، إذ لكل شخص علاقة مع اللغة لا تشبه علاقة الأخر وهذا ما يؤدى إلى اختلاف القراءات باختلاف الوسائل المؤدية إليها وأن كل التجربة الذاتية عند القارئ محكومة بالتدريب والمران والرياضة.

ويقوم شارح النص بإستخراج ما يحفل بالنص من مقابلات سليلة الحقول الدلالية. فلا يكتفى الشارح باستخراج الحقول بل يرتبها وينظمها على أساس ما يعج فى النص من أفكار متصارعة متناقضة ومتضاربة فينتقل من التحليل اللسانى المتمكن إلى التدلال ومن الترميز إلى المعالجة البنيوية وهى تفترض التصنيف كما تدعو إلى التحليل وإلى التعرف على مواطن التنافر بين تلك الحقول الدلالية[2].

ثالثاً: المعانى المتعددة للنص

بالإضافة إلى الحقول الدلالية يمكن إعتماد مبدأ التعددية، وهو يعتمد تحليلاً بنيوياً يستنفر الخطاب فى النص أو الرسالة الكامنة فيه، إذ لا ينحبس النص فى معنى واحد إذ كل معنى يفترض تعدداً يكتمل بالمعانى المصاحبة له فيصبح المعنى الواحد محيلاً على عدة معانى. فيتبنى شرح النص بهذه الطريقة فى هذا المستوى الثانى على استقراء ما فى المعرفة المتجسمة فى النص من ثراء انطلاقاً من علامات قليلة. وجماع هذه الطريقة البحث عن قوانين الفكرة فى النص فقد تكون هذه القوانين من مبادئ الزمان أو التاريخ أو السياسة أو العلوم أو الإقتصاد... فتحليل وحدات النص بطريقة دقيقة هو تحليل وحدات تحمل المعنى فى النص فيفضى التحليل إلى

---

(1) محمود السقا، المرجع السابق، ص: 128 وما بعدها.
(2) كمال عمران، مرجع سابق، ص: 411.

استكشاف القانون الدلالى العام أو صيغة بناء الحقل الدلالى الذى تحيل عليه كل وحدة وكل قانون يكتشف يسهم فى توفير مفاتيح للقراءة فيقف عند أقفالها وهى فى النص متراصة، متداخلة، متعاضدة، والشرح والتحليل يفكان عقالها.

رابعاً: التنقيب عن غايات النص والحكمة من ورائه

لا يجب أن يكون تحليل النص ذريعة:

- لعرض معلومات محفوظة.
- لتجميع مقاطع النص كمن يكرر.
- للإسهاب فى شرح الأفكار الواضحة.

ولكن الغاية فى النص لها مفهوم نسبى بحيث يصور للمحلل والمنظار الذى تبناه ضمن إطار علمى معين(1).

ويجب أن يتحرى الشارح حكمة التشريع فى النصوص بمعنى أن يتعرف العلة التى إقتضت الحكم فيفسر فى ضوء هذه الحكمة ألفاظاً وردت فى التشريع قد تكون غامضة أو مبهمة، ومما هو معلوم أن كل تشريع يهدف إلى تحقيق مصلحة معينة، إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية، أو أخلاقية، فالبحث الدقيق وإدراك هذه المصلحة وهى الحكمة المتوخاة والوقوف على هذه الحكمة يساعد لا ريب فى إزالة عيب الغموض والإبهام فى النص(2).

ومما لاشك فيه أن وضع منهج محدد الملامح لتحليل النص القانونى لابد أن يمر بعدد من المراحل والتجارب وأن يستفيد من مناهج تحليل النصوص الأدبية والحضارية على وجه الخصوص للوصول إلى سمات محددة له. عل ذلك يسهم فى إعادة ترتيب العقل القانونى المصرى للانطلاق من جموده للإستفادة من تراثه الإسلامى الكبير فى أصول الفقه بالإضافة إلى الاستفادة من كافة مناهج تحليل النصوص الحديثة. من بنيوية أو تفكيكية وصولاً إلى نظرية قانونية مصرية خالصة فى فهم النصوص وتحليلها.

(1) نهاد رزق الله، مرجع سابق، ص: 23.
(2) محمود السقا، مرجع سابق، ص: 130.